

دور الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم
" الدور الوسيط للابتكار المالي دراسة تطبيقية على الشركات التقنية بالمملكة العربية
السعودية

The Role of Governance in the Success of Small and Medium-Sized "
Projects: The Mediating Role of Financial Innovation - An Applied Study
"on Technology Companies in the Kingdom of Saudi Arabia

مشروع تخرج

إعداد

خلود خالد العتيق 222000460

حصه عبدالرحمن موسى 222000439

جواهر حسبو 221002553

إشراف

د. وليد عبد الجواد سليمان صديق

د. الفيصل عبد الحميد محمد حسن

1445هـ/2023م

الفصل الأول: الإطار العام للدراسة

1.1 المقدمة:

تعتبر الحوكمة أحد أنظمة الحماية في نظام الشركات التي تؤدي إلى زيادة قدرتها التنافسية وجذب الاستثمار وإقامة التحالفات بينها وفتح أسواق جديدة للتسويق. كما يعمل نظام الحوكمة على حماية مصالح أصحاب الأموال من الأخطاء الإدارية ومنتجاتهم وأصحاب المصلحة مع الشركات من الموردين والعملاء والعاملين، وينعكس ذلك بدوره. وعن أداء الشركات في الاقتصاد العام من حيث دورها الاستثماري واستدامتها؛ حيث توجد الشركات لتنمو وتبقى على قيد الحياة، لا لتموت وتذبل وتنفي.

تعتبر الحوكمة صمام الأمان لجميع الشركات، وتحفيز الاستثمار فيها، وتجنب الفشل المالي والإداري، وتعزيز مصلحة مجتمع الشركات. تطبيق مبدأ الثواب والعقاب بما يحقق مصالح مجلس الإدارة ويحمي من الاتجار الداخلي. (جاحدوا رضا، 2010).

وللحوكمة أهمية في جذب الاستثمار الأجنبي، حيث تعمل على خلق بيئة استثمارية مستقرة وسهلة ومسؤولة وقادرة على حماية ممتلكات المستثمرين. وهذا ما سعت إليه المملكة في رؤيتها إذ جاء: «سنرحب بالمواهب من كل مكان، ومن يأتي ليشاركنا في بنائنا ونجاحنا سينال كل الاحترام». تسمح الحوكمة أيضًا للدائنين بتقييم مخاطر الائتمان ومراقبة الوضع المالي للشركة المدينة وقدرتها على الاستمرار كمنشأة مستمرة. توفر الحوكمة عائقاً أمام التعاملات الفاسدة من خلال زيادة الإشراف والرقابة الداخلية على توزيع الأموال واتخاذ القرارات ووضع الدستور، وينعكس ذلك على المجتمع من خلال النمو الاقتصادي والتقدم في الأخلاق والسلوك. (سعيد، 2016).

وأخيراً تؤدي الحوكمة إلى تعميق السوق المالية (سوق الأوراق المالية) وزيادة قدرتها على جذب المدخرات من خلال توفير معلومات سوقية موثوقة لجمهور التداول من خلال تكريس مبدأ الشفافية مما يؤدي إلى حماية المستثمر وتحقيق أعلى كفاءة للقطاع المالي. قطاع. سوق. وهو ما يدعم تحقيق الرؤية ويضمن استدامة التنمية إن ادخار المال هو أحد المبادئ الخمسة التي تقوم عليها أركان الإسلام. ويحرم إهدار المال بإنفاقه في غير الوجه المشروع، وتعرضه للضرر. وسبب التحريم أنه فساد، والله لا يحب المفسدين. لأن الإنسان إذا أضاع ماله تعرض لما في أيدي الناس، وهذا يؤدي إلى التدهور الاقتصادي. (مسعود، 2022).

إن التطورات الاقتصادية في مجال الأعمال جعلت هياكل وتصنيفات المؤسسات شديدة التقلب والتطور، وبالتالي ماذا حدث لوضع المال والأعمال وحجم الاقتصادات وحرية التجارة والتطور التكنولوجي، كانت هناك شركات كبيرة وعملقة وتختلف تصنيفات المؤسسات، خاصة من حيث ملكية أصولها. ولعل الشركات المساهمة كانت الأكثر حظاً، وكان لها النصيب الأكبر بينها ومن أهم سمات العصر الحديث هو الفصل بين ملكية هذه الشركات وإدارتها، بالإضافة إلى تأثير كبار المساهمين على صغار المساهمين ومن بينها ما دفع الدول إلى البحث عن أنظمة رقابية تضمن لأصحاب المصلحة في هذه الشركات حقوقهم كاملة، وهم يعتزمون ذلك تقييد الإدارة ومراقبتها للقيام بمهامها كاملة وتحقيق المساواة بين جميع المساهمين من خلال ما يسمى بالحوكمة. (سلمان ، 2008).

وقد تبوأَت الأخيرة مكانة متميزة وبارزة على الأجندة المالية والتجارية في هذا الوقت بالذات، نظراً للمكاسب الكبيرة التي حققتها الأهمية والفوائد التي تعود بها على الشركات وأصحابها، وكذلك المجتمع والدولة. وقد أصبحت أهميته واضحة في الآونة الأخيرة لقد أطاحت الأزمة العالمية باقتصادات عدد من الدول المتقدمة والنامية، وأصبحت قضية الحكم تنصدر عناوين الأخبار في كل مكان ومع مرور الوقت، ورغم كل هذا، يبقى هذا الموضوع غامضاً إلى حد ما لدى شريحة كبيرة من المجتمع، وكذلك المفاهيم وتنوع المبادئ الأساسية المتعلقة بالحوكمة من تعريفها وأهدافها وأهميتها وضوابطها، وكذلك مبررات وجودها، بالإضافة إلى كل ما يساعد على توضيحها. الاطلاع على الموضوع وتبسيطه لكل المهتمين بهذا الأمر. (بله، 2012).

إن حوكمة الشركات وترشيد ومراقبة القرارات المتخذة أثناء عملية إدارة المنشأة بشكل عام لها الهدف الأسى وهو التأثير على وهذا الأمر له الأثر الإيجابي على الأداء المالي والمادي للمؤسسة، وتحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، حيث نجد أن الشركة أصبحت تهتم بشكل متزايد بقياس أدائها استناداً إلى أسس ونظريات ونماذج ومؤشرات معيارية ومعايير وأساليب يتم من خلالها معرفة مستوى جودة الأداء لضمان التقدم في الطريق الصحيح ووفقاً للنهج والأهداف التي خطط لها أصحاب المصلحة والتي تعتبر من أسى أهداف الأطراف المعنية. مصلحة الجميع تقتضي تحقيق الأهداف المقررة والحفاظ على حقوق كل منهم دون المساس بحقوق الأطراف الأخرى. وهذا ممكن وقد اقتصرَت دراسة هذا الموضوع على الأداء المالي وليس الأداء العام للمؤسسة، مما دفع الباحث إلى متابعة حيثيات هذا الموضوع فتعمق فيها ودرس الجوانب والخطوات الأساسية. وبعد التفكير في متغيرات الدراسة لاحظ أنها اتسعت، فلجأ إلى الاختصار على وينبغي تحديد هذا المذكور أعلاه مباشرة. (نصر على عبد الوهاب، 2007).

2.1 مشكلة الدراسة

وقد تبوأَت الأخيرة مكانة متميزة وبارزة على الأجندة المالية والتجارية في هذا الوقت بالذات، لما حققته من مكاسب كبيرة من حيث الأهمية والمنافع التي تعود بها على الشركات وأصحابها، وعلى المجتمع والدولة. وقد أصبحت أهميته واضحة في الآونة الأخيرة. لقد دمرت الأزمة العالمية اقتصادات عدد من الدول المتقدمة والنامية، وأصبحت قضية الحكم تصدر عناوين الأخبار في كل مكان وعلى مر الزمن. ورغم كل هذا، يبقى هذا الموضوع غامضاً إلى حد ما بالنسبة لشريحة كبيرة من المجتمع، وكذلك المفاهيم. وتنوع المبادئ الأساسية المتعلقة بالحوكمة من تعريفها وأهدافها وأهميتها وضوابطها، وكذلك مبررات وجودها، بالإضافة إلى كل ما يساعد على توضيحها. استكشف الموضوع وتبسيطه لكل المهتمين بهذا الأمر.

ومن ثم جاءت هذه الدراسة للإجابة على سؤال رئيسي وهو ما مدى تطبيق مبادئ الحوكمة على نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل وجود الابتكار المال في شركة التقنية بالمملكة العربية السعودية؟

3.1 أهمية الدراسة:

تعتبر هذه الدراسة من الدراسات القليلة التي تناولت موضوع دور الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم " الدور الوسيط للابتكار المالي دراسة تطبيقية على الشركات التقنية بالمملكة العربية السعودية"، تكمن الأهمية العملية للدراسة في ارتباطها بعمل وأداء الشركات التقنية بالمملكة العربية السعودية"، والتي تساعد الشباب والخريجين على بناء مستقبلهم من خلال إقامة مشاريع ريادية من شأنها أن تساهم في دفع عجلة الاقتصاد في مختلف القطاعات و الحد من البطالة..

ويتم تقسيم الأهمية إلى:

✓ الأهمية العلمية:

- تسليط الضوء نحو المشاريع الصغيرة والمتوسطة نظراً لأنها تساهم في علاج مشكلة البطالة والفقر، علاوة على مساهمتها بشكل فعال ونسبة كبيرة على صادرات الدولة والنتائج المحلي الإجمالي.

- تنبع أهمية الدراسة كونها اهتمت بالابتكار المالي نظراً لحدثة هذا المصطلح في بيئة الأعمال.

– المساهمة في إضافة مرجع هام في الموضوعات المعاصرة الحديثة التي لا يزال يكتنفها الغموض وإثراء المكتبات والباحثين.

✓ الأهمية العملية:

- الحاجة للبحث عن كافة العوامل الادارية التي تضمن نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية لما لهذه المشاريع من دور اقتصادي في هذه البلاد.
- الحاجة إلى تطبيق مبادئ الحوكمة في جميع المشروعات الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية لتعزيز ثقة جميع اصحاب العلاقة في هذه المشروعات..
- العمل على تحفيز أصحاب القرارات داخل المؤسسات الحكومية على ضرورة اتباع دور الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم " الدور الوسيط للابتكار المالي دراسة تطبيقية على الشركات التقنية بالمملكة العربية السعودية.

4,1 أهداف الدراسة

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم " الدور الوسيط للابتكار المالي دراسة تطبيقية على الشركات التقنية بالمملكة العربية السعودية" حيث تتمثل أبعاد المتغير المستقل وهي الحوكمة وهي (المشاركة – المسألة – الشفافية) ، بينما تتمثل أبعاد المتغير التابع المتمثل في نجاح المشاريع وهو(نجاح المشاريع)، والمتغير الوسيط وهو الابتكار المالي، ومن ثم نجد أن من أهم أهداف هذه الدراسة التعرف على:

- التعرف على نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة وأهميتها.
- التعرف على الحوكمة وأهميتها بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- التعرف على أهمية الابتكار المالي في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- العمل على دراسة الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

– التوصل إلى تأثير الحوكمة والابتكار المالي على نجاح المشاريع المتوسطة والصغيرة في شركة التقنية بالمملكة العربية السعودية.

5.1 أسئلة الدراسة

السؤال الرئيسي الأول : ما مدى تطبيق مبادئ الحوكمة على نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في ظل وجود الابتكار المالي في شركة التقنية بالمملكة العربية السعودية؟

ومن ثم يتفرع من السؤال الرئيسي مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

- ✓ السؤال الفرعي الأول: ما مدى تطبيق مبادئ الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في شركة التقنية بالمملكة العربية السعودية ؟
- ✓ السؤال الفرعي الثاني ما واقع نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في شركة التقنية بالمملكة العربية السعودية ؟
- ✓ السؤال الفرعي الثالث: ما واقع الابتكار المالي في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في شركة التقنية بالمملكة العربية السعودية ؟

6.1 فرضيات الدراسة

استنادا على أسئلة الدراسة ونموذجها، تم صياغة الفرضيات التالية بالصيغة العدمية، التي سيجرى اختبارها، واستخلاص النتائج والتوصيات من خلالها:

- ✓ الفرضية الرئيسية الأولى: H.O1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للفرضية الرئيسية الأولى: المشاركة – المسألة – الشفافية) على نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في شركة التقنية بالمملكة العربية السعودية .
- ويتم اختبار الفرضية الرئيسية من خلال الفرضيات الفرعية:

- الفرضية الأولى H.O.1.1: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمشاركة على نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في شركة التقنية بالمملكة العربية السعودية.
- الفرضية الثانية H.O.1.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمسألة على نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

— الفرضية الثالثة HO.1.3: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$)

للشفافية على نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المملكة العربية السعودية.

الفرضية الرئيسية الثانية:: HO.2: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha \leq 0.05$) للحكومة على

نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة يعزى للابتكار المالي.

7.1 نموذج الدراسة

يهدف هذا النموذج إلى التعرف على دور الحوكمة بأبعادها (المساءلة – الشفافية – المشاركة) على نجاح

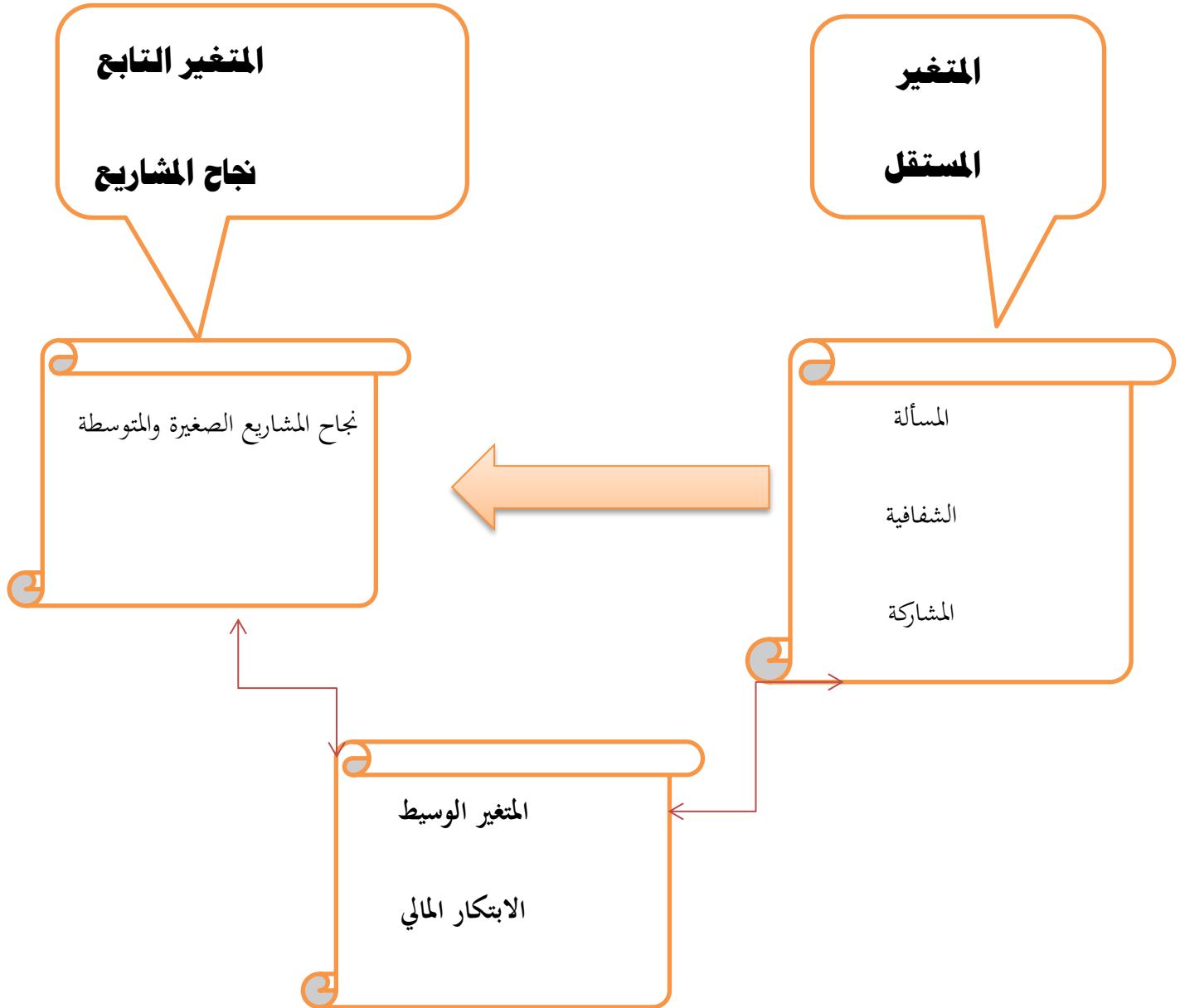
المشاريع الصغيرة والمتوسطة الدور الوسيط لابتكار المالي.

— المتغير المستقل: الحوكمة بأبعادها (المساءلة – الشفافية – المشاركة)

— المتغير التابع: نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

— المتغير الوسيط: الابتكار المالي .

الشكل رقم (1) متغيرات الدراسة



من إعداد/ الباحث

8.1 أسباب إختيارالموضوع

- . حادثة متغيرات الموضوع علميا وعمليا.
- الرغبة في التعرف على دور الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- الدور الحيوي الفعال للحوكمة تماشيا مع متطلبات ومتطورات العصر.
- .تساعد الدراسة في مساهمة المزيد من المعرفة والبيانات حول دور الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

9.1المنهجية :

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة. يتيح المنهج الوصفي التحليلي للباحث وصف الظواهر والمشاكل العلمية المختلفة وفهمها بشكل دقيق. ثم يعمل على حل المشكلات والتساؤلات التي تدرج تحت مجال البحث العلمي.

يقوم الباحث في هذا المنهج بجمع البيانات المتعلقة بالظاهرة من مصادر مختلفة ويقوم بتحليلها وتفسيرها بطريقة دقيقة ومنهجية. ثم يقوم بتطبيق أدوات التحليل المناسبة للبيانات المجمعة بهدف إعطاء تفسير ونتائج مناسبة حول تلك الظاهرة.

أدوات الدراسة :

تم إعداد استبانة حول "دور الحوكمة في نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم " الدور الوسيط للابتكار المالي دراسة تطبيقية على الشركات التقنية بالمملكة العربية السعودية" والتي تتكون من ثلاثة أقسام رئيسية:

- ✓ القسم الأول: ويتكون من البيانات الشخصية عن المبحوثين، (النوع – العمر – الدرجة العلمية- عدد سنوات الخبرة – المسمى الوظيفي).
- ✓ القسم الثاني: يتعلق بحوكمة الشركات.
- ✓ القسم الثالث: ويتعلق بنجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- ✓ القسم الرابع : الابتكار المالي .

مصادر جمع البيانات

- ✓ المصادر الثانوية: في تناول الإطار النظري للدراسة اتجه الباحثون إلى مصادر البيانات الثانوية وهي الكتب والمراجع العربية، الدوريات والمقالات والتقارير الأجنبية ذات الصلة والأبحاث والدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة والبحث والقراءة على المواقع الإلكترونية إنترنت مختلف.
- ✓ المصادر الأولية: لمعالجة الجوانب التحليلية لموضوع الدراسة، لجأ الباحثون إلى جمع البيانات الأولية من خلال الاستبانة كأداة للدراسة. تم تصميمه خصيصاً لهذا الغرض.

9.1 الأساليب الإحصائية المستخدمة

تم نسخ الاستبيان وتحليله من خلال برنامج التحليل الإحصائي للعلوم الاجتماعية للحزمة الإحصائية (SPSS). تم استخدام الأدوات الإحصائية التالية:

- ✓ النسب والتكرارات: لوصف عينة الدراسة.
- ✓ الوسط الحسابي، والوسط الحسابي النسبي، والانحراف المعياري.
- ✓ اختبار ألفا كرونباخ (لتحديد ثبات فقرات الاستبيان).
- ✓ معامل ارتباط بيرسون (لقياس درجة الارتباط): يعتمد هذا الاختبار على دراسة العلاقة بين متغيرين. ولها واستخدمه الباحثون لحساب الاتساق الداخلي وبناء صدق الاستبانة، وكذلك دراسة العلاقة بين المجالات.
- ✓ نموذج الانحدار الخطي المتعدد. اختبار تحليل التباين (اختبار عينات T المستقلة) لمعرفة ذلك ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين مجموعتين من البيانات.
- ✓ اختبار تحليل التباين الأحادي (ANOVA - Variance of Analysis Way One) لمعرفة ما إذا كانت هناك فروق ذات دلالة إحصائية بين ثلاثة مجموعة واحدة أو أكثر من البيانات

10.1 حدود الدراسة

- الحدود الموضوعية: ارتكزت الدراسة على التعرف على دور حوكمة على نجاح المشاريع الصغيرة والمتوسطة.
- الحدود المكانية: ارتكزت الدراسة حول شركة التقنية بالمملكة العربية السعودية.

— الحدود الزمانية: ارتكزت الدراسة في الفترة 2023-2024.

— الحدود البشرية: كافة العاملين داخل شركة التقنية بالمملكة العربية السعودية.

11.1 الدراسات السابقة

1. دراسة عداوي خديجة، (2021)، بعنوان واقع تطبيق آليات حوكمة الشركات في المؤسسات

الاقتصادية "دراسة مقارنة بين بعض البلدان العربية"

حظيت حوكمة الشركات باهتمام كبير من المنظمات الإقليمية والدولية وعلى نحو خاص بعد الأزمات المالية المتتالية حيث كانت الحاجة ماسة للقيام ببحث يدرس مدى تطبيق حوكمة الشركات في بيئة الأعمال العربية، حيث تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مدى توافق موانيق حوكمة الشركات في البلدان محل الدراسة (مصر، الأردن، الجزائر) مع المتطلبات الدولية لحوكمة الشركات (OCDE) ومن أبرز النتائج التي توصلنا إليها، تشجيع الممارسات المثلى للحوكمة من خلال توفير إطار مؤسسي وقانوني لذلك، مع العمل على إعادة صياغة ميثاق الحكم الراشد الجزائري بما يتوافق مع متطلبات مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

2. دراسة قطاف عقبة، (2019)، بعنوان دور حوكمة الشركات في تحسين أداء المؤسسات دور حوكمة

الشركات في تحسين أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

اهتمت هذه الدراسة بالدور الذي تلعبه حوكمة الشركات في تحسين أداء الشركات المدرجة في بورصة الجزائر، حيث أن مخرجات هذا البحث تعد مهمة لمسيرى المؤسسات والمستثمرين في إطار بحثهم عن الأساليب الكفيلة بتحسين أداء مؤسساتهم و المرتبطة أساسا بمختلف أبعاد الحوكمة، إضافة إلى أهميتها بالنسبة للشركات غير المدرجة و الرغبة في الدخول للبورصة انطلاقا من تقديم صورة عن مستوى الإفصاح والشفافية الذي تتمتع به الشركات المدرجة في بورصة الجزائر.

3. دراسة رولا وائل، (2019)، بعنوان دور الحوكمة في الحد من الفساد في مؤسسات القطاع العام

الفلسطيني

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور وتأثير الحوكمة في الحد من ممارسات الفساد في مؤسسات القطاع

العام الفلسطيني، ولفحص هذا التأثير، تبنت الباحثة مؤشرات حوكمة القطاع العام العالمية، التي قام

بتطويرها البنك الدولي في العام 1996 (WGI Indicators Governance Worldwide The) (وهي: المشاركة والمساءلة، الاستقرار السياسي وغياب العنف، فاعلية الحكومة، جودة التشريعات، سيادة القانون، السيطرة على الفساد.

وتحاول هذه الدراسة الإجابة على السؤال الرئيس، وهو: ما أهمية تطبيق الحوكمة للمساهمة في الحد

من الفساد في القطاع العام الفلسطيني من وجهة نظر المبحوثين، وللإجابة على أسئلة الدراسة وفرضياتها استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي في جمع البيانات وتحليلها، والاستبانة المحكمة من ذوي الاختصاص كأداة للدراسة. طُبقت الاستبانة على عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية البسيطة، حيث تم اختيار 16 وزارة ومؤسسة من أصل 38 وزارة ومؤسسة أي ممثلة بنسبة 42.0% وتم اختيار 10 موظفين من كل وزارة ومؤسسة، مع ضمان التمثيل حسب الجنس والمؤهل العلمي والمسمى الوظيفي وسنوات الخبرة، وتم استرداد عدد 140 استبانة من أصل 160 تم توزيعها

.توصلت الدراسة إلى عدة نتائج منها الإجماع على وجود عالقة تأثيرية لجميع مؤشرات الحوكمة في الحد

من الفساد في مؤسسات القطاع العام الفلسطيني من وجهة نظر المبحوثين، كما أظهرت النتائج الدور الفاعل لجميع مؤشرات الحوكمة في الحد من الفساد، حيث أن الاستقرار السياسي وغياب العنف وسيادة القانون يشكلان المحوران الأكثر أهمية في الحد من الفساد بمتوسطات حسابية 3.91 و 3.87 على التوالي، يليهما فعالية الحكومة بوسط حسابي 3.78 ومن ثم جودة التشريعات والسيطرة على الفساد والمشاركة والمساءلة وتتمثل في بأوساط حسابية 3.7 و 3.7 و 3.64 على التوالي.

كما توصلت الدراسة إلى أن الحوكمة في القطاع العام الفلسطيني تواجه عدة تحديات منها الاحتلال

الإسرائيلي، والانقسام الداخلي، وبالرغم من ذلك هنالك جهود كبيرة قامت بها مؤسسات القطاع طر تشريعية العام الفلسطيني تصب في الحكومة إلا إنها جهود مبعثرة بحاجة إلى مؤسسة وإلى أ وتنظيمية، تكفل وتضمن تبّ فيها كنهج حكومي فلسطيني، قادر على تحقيق أهداف تنموية، اقتصادية واجتماعية وأيضاً قادر على الحد من الفساد. أفضت الدراسة إلى عدة توصيات منها أن تكون الحوكمة في المؤسسات القطاع العام الفلسطيني منبثقة من رؤية شاملة لصناعة القرار السياسي في فلسطين، وضرورة عمل برامج توعية للعاملين في مؤسسات القطاع العام وللمواطنين بمدى أهمية الحوكمة كوسيلة للحد من الفساد، خاصة أن فلسطين لاتزال في طور البناء مما يسهل ادماج مفاهيم الحوكمة فيها، كما يجب على الحكومة الفلسطينية أن تُولي اهتمام كبير لتحسين ورفع

تقييمها ضمن مؤشرات الحوكمة الخاصة بمؤشر الحوكمة العالمي (WGI) ، وضرورة العمل على رفع مستوى الحماية للمبلغين عن الفساد خاصة الحماية الوظيفية.

4. دراسة مسعود يونس، (2018)، بعنوان دور الحوكمة في استدامة الشركات وتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠.

هدف هذا البحث للتعرف على دور الحوكمة في استدامة الشركات وتحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠ "دراسة مقارنة بين نظام الشركات السعودي الجديد والشريعة الإسلامية " التعريف بحوكمة الشركات وإيضاح أهميتها حيث ثبت أنها صمام الأمان لها وهي المحفزة للاستثمار فيها، وتجنّبها الفشل المالي والإداري، وتعلّى مصلحة مجتمع الشركات على مصالح مجلس الإدارة والحماية من اتجار الداخلين، وتخلق بيئة ثمرين، استثمارية مستقرة وميسرة وذات مسؤولية، وقادرة على حماية ممتلكات المست وهذا يحقق رؤية المملكة ؛ حيث ورد فيها: "سنرحب بالكفاءات من كل مكان، وسيلقى كل احترام من جاء ليشاركنا البناء والنجاح.."

وسنستفيد من أفضل الممارسات العالمية لتحقيق أعلى مستويات الشفافية والحوكمة الرشيدة. وأثبت البحث شرعية نظام الحوكمة لاشتغال نصوص القرآن والسنة على قواعدها والتي تعد مخالفتها إفساد في الأرض وهو منهى عنه .

وتبين من خلال البحث حرص المنظم السعودي على تحقيق الحوكمة في نظام الشركات الجديد الصادر بالمرسوم الملكي رقم (م/٣) بتاريخ ١٤٣٧/١/٢٨ هـ ، والمنشور في ١٤٣٧/٢/٢٢ هـ بدءاً من مرحلة التأسيس، ومروراً بإدارة الشركة وبالتغيرات التي تعتمدها في حياتها من الاندماج والتحول ، وإنقاص وزيادة رأس المال والرقابة على الشركات أثناء حياتها ، وفي فترة التصفية ، وكان لكل الشركات نصيب وافر من تطبيق الحوكمة حتى في شركة المحاصة المسترة ، وذلك من خلال ثلاثة مباحث: تناول أولها ماهية الحوكمة وأهميتها، ووضح الثاني التنظيم القانوني للحوكمة في قانون الشركات السعودي الجديد. واختتم الثالث شرعية الحوكمة ودورها في تحقيق رؤية المملكة ٢٠٣٠. م، وذيل البحث بالنتائج التي أوضحت أن تطبيق الحوكمة في نظام الشركات السعودي يؤدي إلى الفاعلية، والمسؤولية، وإنفاذ العقود، وتنامي الشركات السعودية لتصبح عملاقة؛ وهذا يخلق الثروة ويحارب الفقر، ويعطى دوراً أكبر للقطاع الخاص ويجذب الاستثمار الأجنبي، ويحسن التنافسية، ويحقق الرؤية والتنمية المستدامة وفق منهج الشريعة الإسلامية الغراء.

5. دراسة عبد الستار، (2017)، بعنوان آليات الحوكمة ودورها في الحد من الفساد المالي والإداري في

الشركات المملوكة للدولة".

هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على مفهوم حوكمة الشركات المملوكة للدولة، نشأتها وتطورها، أهميتها ومبرراتها، وكذلك استعراض أهم آلياتها مع التركيز على دور لجان التدقيق في مجالس الإدارة باعتبارها أبرز دعائم تحقيق هذا المفهوم الجديد، وعالقة هذه اللجان بالتدقيق الداخلي والخارجي، كما أنها تهدف إلى لفت انتباه جميع الجهات المسؤولة إلى خطر الفساد المالي والإداري.

استخدم الباحث المنهج الوصفي لوصف الظاهرة وأبعادها وتحليلها، أما أهم نتائج الدراسة تعتبر الحوكمة المؤسسية واحدة من الآليات التي أصبح من الضروري تطبيقها في معظم المؤسسات، سواء أكانت حكومية أم خاصة بهدف تحقيق إدارة رشيدة فعالة تحقق مصالح جميع المتعاملين مع المؤسسة، أيضا يعتبر الفساد المالي والإداري من أبرز التحديات التي تواجهها مؤسسات الدولة والتي تحد من إمكانيات نموها وتطورها، بالإضافة إلى تغليب مصلحة بعض الأطراف على غيره، والذي يؤدي إلى أثار سلبية كبيرة على مستوى المؤسسة والمجتمع.

6. دراسة محمد البشير، (2017)، بعنوان دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين الأداء

المالي للمؤسسة".

تعالج هذه الأطروحة موضوع "دور حوكمة المؤسسات في ترشيد القرارات المالية لتحسين أداء المؤسسة"،^[2]ادف بعث وإثراء الحوار العلمي حول الموضوع، حيث قام الباحث بالتعرض إلى النشأة والتطور التاريخي لحوكمة المؤسسات، كما تم التعرف على المفاهيم المختلفة والتعاريف المتداولة من قبل الباحثين حول مفهوم حوكمة المؤسسات، وتحديد تعريف موحد لها، من خلال الاهتمام والانتشار الواسع لهذا المصطلح الحديث عبر أنحاء العالم، كما اهتم الباحثون بالتعرف على القواعد والمبادئ الدولية التي تضبط المؤسسات والشركات المدرجة في البورصة على وجه الخصوص. ولعل من أبرز المؤسسات في العالم تلك التي تسعى إلى تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات من أجل تفادي كل أنواع التضارب والتعارض في جميع القرارات سواء كانت "مالية، استثمارية، توزيعية..... إلخ"، حيث يؤدي تطبيق مثل هذه القرارات إلى تحسين وتفعيل مردودية المؤسسات وترشيد قرارا^[3]، بالإضافة إلى تحسين الأداء الكلي للمؤسسة، من خلال تحديد انعكاسات تطبيق هذه المبادئ على ترشيد القرارات

المالية وتفعيلها، التي تم اتخاذها من قبل متخذي القرارات فيها، والإسهامات التي يخلفها تطبيق المبادئ من أجل تحسين الأداء المالي للمؤسسة، من خلال قياس وتحديد مستوى هذا الأداء، يتم تطبيق بعض المؤشرات المالية التي تساهم في الحكم على الوضعية المالية للمؤسسة..

كما تعامل الباحث مع الموضوع بشكل من الجدية والموضوعية، ونظرا لاتساع الموضوع خاصة من جانب أداء المؤسسة، تم اقتصار هذه الدراسة على جانب الأداء المالي في جميع جوانب هذا البحث. بعد التعرض للمفاهيم النظرية لحوكمة المؤسسات، وكيفية تطبيق مبادئها في المؤسسة من جميع الجوانب: من طرف متخذي القرارات فيها، وتحديد النظرة العميقة في ترشيدها، وتفعيل وتحسين أدائها، جاءت الدراسة العملية كمحاولة لتقييم واقع تطبيق هذه المبادئ في المؤسسات الجزائرية (المع الصناعي صيدال في الفترة الزمنية 2008 إلى 2013)، من خلال سلسلة من اللقاءات والحوارات مع متخذي القرارات داخل المؤسسة، حيث تعامل الباحث مع هذه الدراسة من خلال المقارنة الداخلية في شقين أساسيين: أولا دراسة وتحليل مؤشرات الأداء المالي قبل تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات خلال السنتين 2008 إلى 2009 وهي تعتبر سنوات الأساس، والشق الثاني مقسم إلى عنصرين: استخدم الباحث في العنصر الأول الإسقاط عن طريق استمارة الاستبيان لمعرفة واقع تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات خلال سنة 2010 أما العنصر الثاني فقد تم فيه دراسة وتحليل مؤشرات الأداء المالي بعد تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات خلال السنوات 2010 إلى 2013، حيث أظهرت نتائج هذه الدراسة أن المؤسسة الصناعية صيدال يطبق مبادئ حوكمة المؤسسات ويرشد القرارات المالية، ويعمل على تحسين مردودية وأداء المؤسسة ككل، وذلك من خلال تحديد العلاقة الإرتباطية (سواء كانت طردية موجبة أو عكسية) بين مبادئ حوكمة المؤسسات وترشيد القرارات المالية وتحسين الأداء المالي، كذلك مقارنة الأداء المالي في المؤسسة قبل وبعد تطبيق المبادئ.

7. دراسة يوسف خنيش، (2010)، بعنوان دور حوكمة الشركات في تفعيل عملية اتخاذ القرار- دراسة حالة

مع الصناعي صيدال.

كانت إشكالية البحث تدور حول: دور حوكمة الشركات في تفعيل عملية اتخاذ القرار في الشركات الاقتصادية الجزائرية، من خلال ثلاث فصول خصصها على التوالي: الفصل الأول يدور حول عموميات حوكمة الشركات، أما الفصل الثاني يتحدث عن حوكمة الشركات والقرارات الإدارية، والفصل الأخير حول دراسة حالة الصناعي صيدال، وبالرغم مما تمثله إشكالية البحث من إضافة علمية كبيرة لهذه الدراسة، إلا أنه يفتقر إلى توضيح

العلاقة بين مبادئ حوكمة المؤسسات وكيفية تفعيل عملية اتخاذ القرارات هذا من جهة، أما بالنسبة إلى الدراسة الميدانية للبحث فيمكن اعتبارها بداية تطبيق بعض مبادئ حوكمة الشركات فيها. وعليه يمكن إسقاط هذه الدراسة والإشكالية على مؤسسة أخرى. ومن خلال دراستنا لهذا الموضوع تبين أن 70% من الموضوع يساعد بشكل كبير الباحث على فهم وتحليل واقع تطبيق حوكمة المؤسسات وتفعيل القرارات داخل الشركة وبالتالي أعطت إضافة كبيرة للباحث حول موضوعه.

8. دراسة رضا زهواني، (2014)، بعنوان حوكمة الشركات ومساهمتها في تحسين الأداء المالي للشركات،

تتمحور إشكالية هذه المداخلة حول: كيف يمكن أن تساهم مبادئ حوكمة الشركات في تحسين الأداء المالي للشركات. ومن خلال هذه الإشكالية تم تقسيم هذه الورقة البحثية إلى ثلاثة محاور أساسية، المحور الأول يتحدث عن المفاهيم الأساسية لحوكمة الشركات، أما المحور الثاني فتحدث عن محددات ومعايير حوكمة الشركات وأهدافها، والمحور الأخير يتحدث عن حوكمة الشركات والأداء المالي للشركات. يرى الباحث أن هذه الورقة البحثية تحتوي على إضافة علمية بالنسبة للبحث المدروس، وهذا من خلال المحور الأخير الذي تطرق في مضمونه إلى علاقة مبادئ حوكمة الشركات والأداء المالي للشركة، حيث استنتج الباحث أن التطبيق الجيد لمبادئ حوكمة الشركات يمثل سبيل التقدم لكل من الأفراد والمؤسسات ككل، لأن ذلك يضمن للأفراد قدرا مناسباً من الضمان لتحقيق ربحية معقولة من استثماراتهم، كما تضمن تلك الآليات قوة وسلامة أداء الشركات، وبالتالي تحقيق الأداء المالي وتحسينه.

9. دراسة عمرو على عبد الصمد، (2013)، بعنوان إطار حوكمة المؤسسات في الجزائر.

هدف البحث إلى التعرف على نقاط القوة والضعف أطر الحوكمة في كل من ميثاق الحكم الراشد للمؤسسة في الجزائر، ودليل قواعد ومعايير حوكمة الشركات بجمهورية مصر العربية مقارنة بمبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وخلصت الدراسة إلى ضرورة إعادة صياغة إطار الحوكمة الجزائري وجعله إلزامياً بما يوافق مبادئ منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وكذا نوع المؤسسات، بالإضافة إلى العمل على زرع ثقافة الحوكمة في بيئة الأعمال الجزائرية، واستحداث وكالات ترتيب وتقييم المؤسسات، مع السعي لتوفير إطار مؤسسي وقانوني لذلك.

10. دراسة Ebtisam Mohammed Al-Mathal (2019)، بعنوان Analysis of the ability of SMEs to

manage institutional innovation in the Kingdom of Saudi Arabia.

تهتم المؤسسات بالابتكار لما له من تأثير كبير على تحقيق التميز، واكتساب المنافسة مع المؤسسات الأخرى و تعزيز مستوى نموها بما يضمن استدامتها، ونظراً للوضع الحالي والمتوقع للشركات الصغيرة والمتوسطة المؤسسات اقتصادياً، يسعى البحث إلى تحليل قدرة المنشآت الصغيرة والمتوسطة العاملة في المملكة العربية السعودية العربية لإدارة الابتكار المؤسسي الذي يدعمها القدرة على تقديم "منتجات وخدمات" أفضل وتنفيذها العمل في إطار نماذج وإجراءات العمل التي تحسّن الأداء ودعم الاستدامة التي يتم تحقيقها

كلما تميزت المؤسسة بتحقيق ذلك مع جودة أعلى. ووصولها إلى مركز تنافسي أكثر تقدماً بين المؤسسات المماثلة، واعتمد البحث على دراسة الواقع الحالي في تحليل آليات الابتكار المستخدمة في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لدعم أنشطتها ومن أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة أن الشركات الصغيرة والمتوسطة قادرة على ذلك لتطبيق الممارسات المبتكرة نسبياً أكثر من الدور الذي تلعبه ابتكار الشركات الكبرى في المملكة العربية السعودية في بعض الجوانب، حيث تفوقت الشركات الصغيرة والمتوسطة في التركيز على تقديم الخدمة بشكل كامل سلع أو خدمات جديدة، مع التركيز على خفض الأسعار مع النسبية الأهمية 52.07%، 60.4% مقابل 47.93%، 39.6% في الكبير الشركات مما يعكس قدرتها المستقبلية على تحقيق المتوقع أهداف لدعم الاقتصاد السعودي، خاصة في حال مواجهة التحديات التي تواجه تطبيق الممارسات المبتكرة.

المراجع

- الربيعي ، حاكم حسن و راضى ، حمد عبد الحسين ،(2013)، حوكمة البنوك وأثرها في الأداء والمخاطرة، دار اليازوري العلمية للنشر العلمية للنشر والتوزيع، الأردن..
- الشوملي ، سهير إبراهيم ، (2016)، حوكمة الشركات، دار الإعمار العلمي للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن.
- فداوي ، أمينة ، (2013-2014)، دور ركائز حوكمة الشركات في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه تخصص: مالية محاسبة والتسويق في المؤسسة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية قسم: العلوم المالية
- بن جادي ، مصطفى، فضالوي ، نور الدين، (2013)، علاقة حوكمة الشركات بإدارة الجودة الشاملة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، شعبة علوم التسيير، جامعة الدكتور موالى الطاهر، سعيدة.
- بوعزة ، محمد الأمين، (2018)، النظام المالي المحاسبي ودوره في تفعيل الحوكمة على مستوى المؤسسات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الدكتور موالى الطاهر، سعيدة، الجزائر.
- جالب ، محمد، (2018)، حوكمة الشركات في المنظومة المصرفية ضمن التحولات الاقتصادية العالمية، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص إدارة أعمال، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر
- جاحدو رضا ، وعبد الله مايو ، (2010)، "تطبيق مبادئ حوكمة المؤسسات والمنهج المحاسبي السليم ، متطلبات ضرورية الإدارة المخاطر في المؤسسات الاقتصادية" ، الملتقى الدولي الأول حول : الحوكمة المحاسبية للمؤسسة واقع رهانات وأفاق ، جامعة العربي بن مهيدي ، أم البواقي.
- سعيد ، عهد،(2016)، الأثر المتوقع لحوكمة الشركات على مهنة المراجعة في سوريا" ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة تشرين ، سوريا.
- سليمان ، محمد ،(2008)، حوكمة الشركات" ، ط1 ، الدار الجامعية الأولى ، الإسكندرية ، مصر.

— بلة ،عباس سايد عباد الرحمن، (2012)، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة أساليب المحاسبة الإبداعية" ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير.

—

— Al-Mathal, Ebtisam Mohammed ،(2019) Analysis of the ability of SMEs to manage institutional innovation in the Kingdom of Saudi Arabia, Science Journal for Commercial Research.

Mid-Ocean University

College of Management

Master of Project Management



**"The Role of Governance in the Success of Small and Medium-Sized
Projects: The Mediating Role of Financial Innovation - An Applied Study
on Technology Companies in the Kingdom of Saudi Arabia".**

Preparation:

Kholoud Khaled Al-Otaig - 222000460

Hessa Abdulrahman Al-Mousa - 222000439

Jawaher Hasbu - 221002553

Supervision:

Dr. Walid Abdul Jawad Saleem Sadiq

Dr. Al-Faisal Abdul Hamid Mohammed Hassan

1445-2023